



دولة
الكويت

وزارة المالية

المؤشرات الأساسية لأداء الاقتصاد الكلي في الكويت خلال الفترة 2000-2010



إدارة الاقتصاد
الكلي والسياسة
المالية

إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية - الدور الأول - بلوك 8.

هاتف: 22485152 - فاكس: 22427585

أهم المؤشرات الأساسية

لأداء الاقتصاد الكلي في الكويت خلال الفترة 2000-2010

1. تطور حجم ونمو الناتج المحلي الإجمالي

• حجم الناتج المحلي الإجمالي:

○ بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (Nominal GDP) لدولة

الكويت نحو 37.6 مليار دينار كويتي في العام 2010، ارتفعا من 11.6

مليار دينار في العام 2000 أي تضاعفت القيمة الإسمية للناتج المحلي

الإجمالي 3 مرات خلال الفترة 2000-2010.

○ في المقابل بلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real GDP) في العام

2010، نحو 18.4 مليار دينار كويتي ارتفعا من نحو 11 مليار دولار، أي

بمعدل نمو حقيقي نحو 30.1٪ خلال فترة عشر سنوات.

• النمو الاقتصادي الحقيقي:

○ بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال فترة عشر سنوات نحو 4.7٪.

○ بلغ معدل النمو الاقتصادي الحقيقي أقصاه في عام 2003 إذ بلغ نحو 17.4٪،

ولكن استمر في الانخفاض ليصل إلى أدناه في عام 2009 ببلوغه (-5.2٪)

وذلك نتيجة ظروف الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط، ولكن

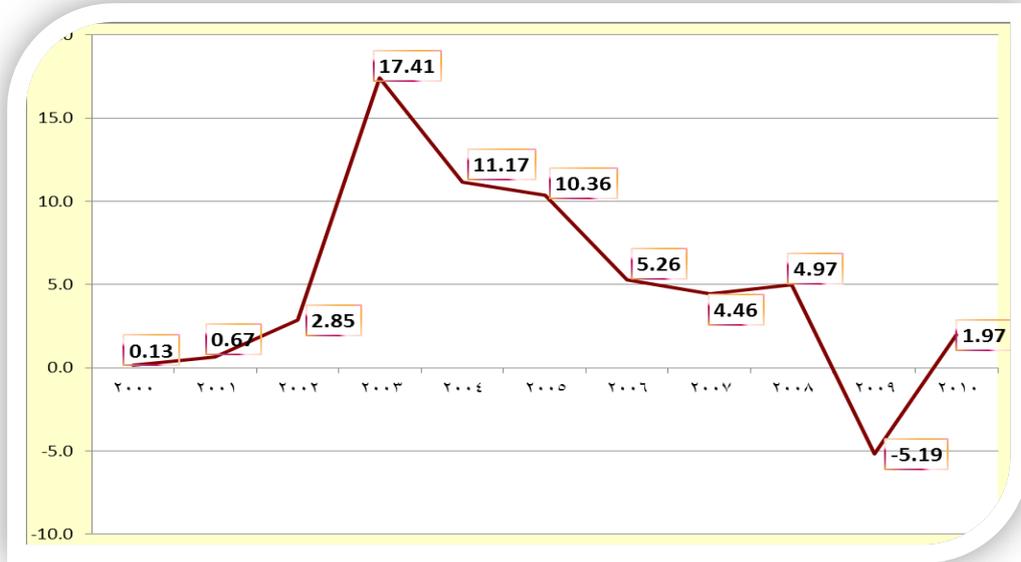
عاود الارتفاع مرة أخرى في العام 2010 ليصل إلى معدل موجب نحو 2٪

(شكل رقم 1).

○ من المتوقع أن تصل معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي خلال السنوات الخمس

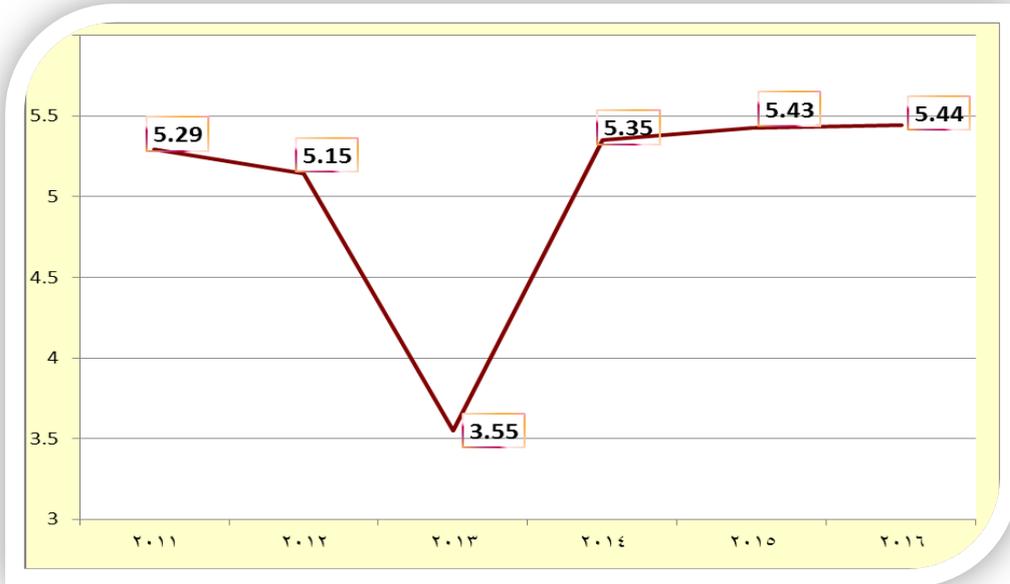
المقبلة إلى نحو 5٪ في المتوسط خلال الفترة 2011-2016. (شكل رقم 2)

شكل رقم (1): معدل النمو الحقيقي خلال الفترة 2010.2000



المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

شكل رقم (2): معدل النمو الحقيقي المتوقع خلال الفترة 2016.2011



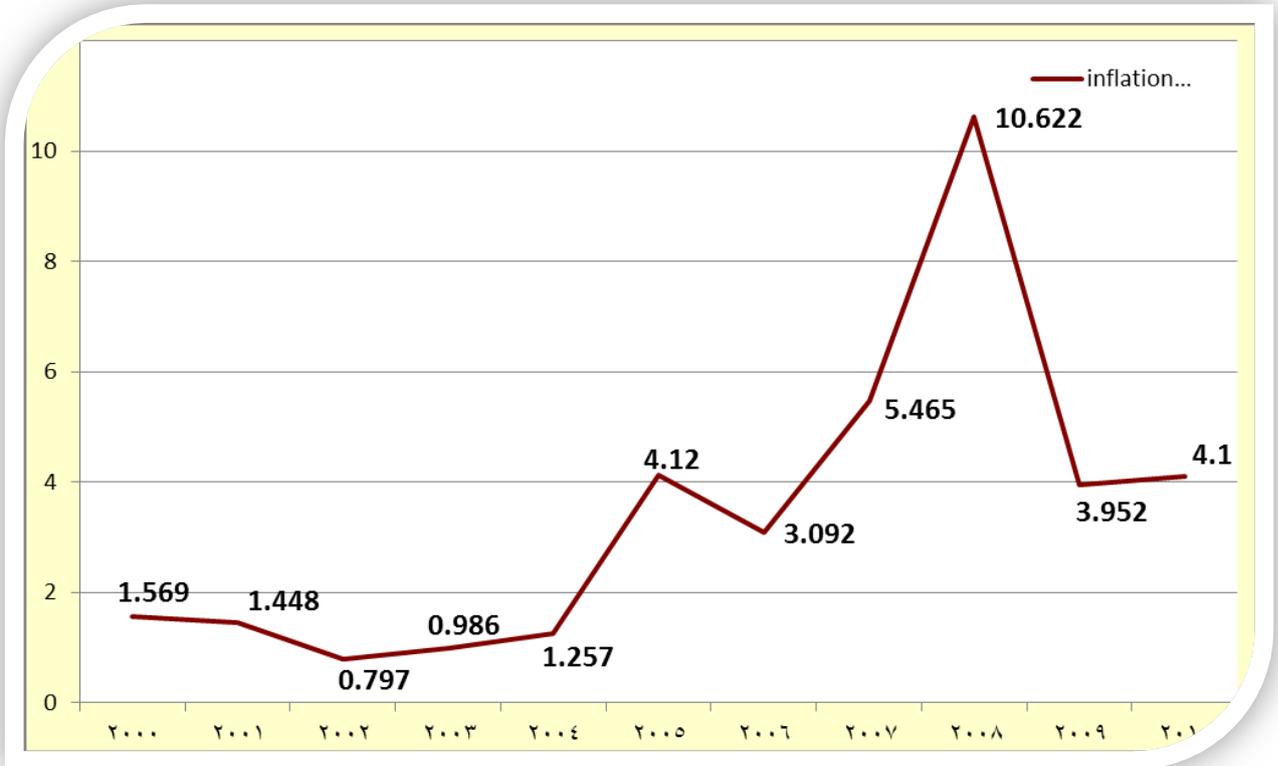
المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

2. معدل التضخم (في المستوى العام للأسعار)

• معدل التضخم (الزيادة في المستوى العام للأسعار)

- بلغ متوسط معدل التضخم خلال الفترة 2000-2010 نحو 3.4٪. وإذا تم استبعاد معدل التضخم خلال العام 2008 (باعتبارها سنة استثنائية)، ينخفض هذا المتوسط إلى نحو 2.67٪.
- لم يتجاوز معدل التضخم حاجز 2٪ إلا في العام 2005، إذ أن معدل التضخم ظل أقل من 2٪ خلال الفترة 2004-2000 وبمتوسط سنوي بلغ (1.21٪). في حين كان متوسط معدل التضخم في النصف الثاني من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (2005-2010) نحو 4.12٪ مع استبعاد الزيادات الاستثنائية في العام 2008.

شكل رقم (3): معدل التضخم خلال الفترة 2000-2010

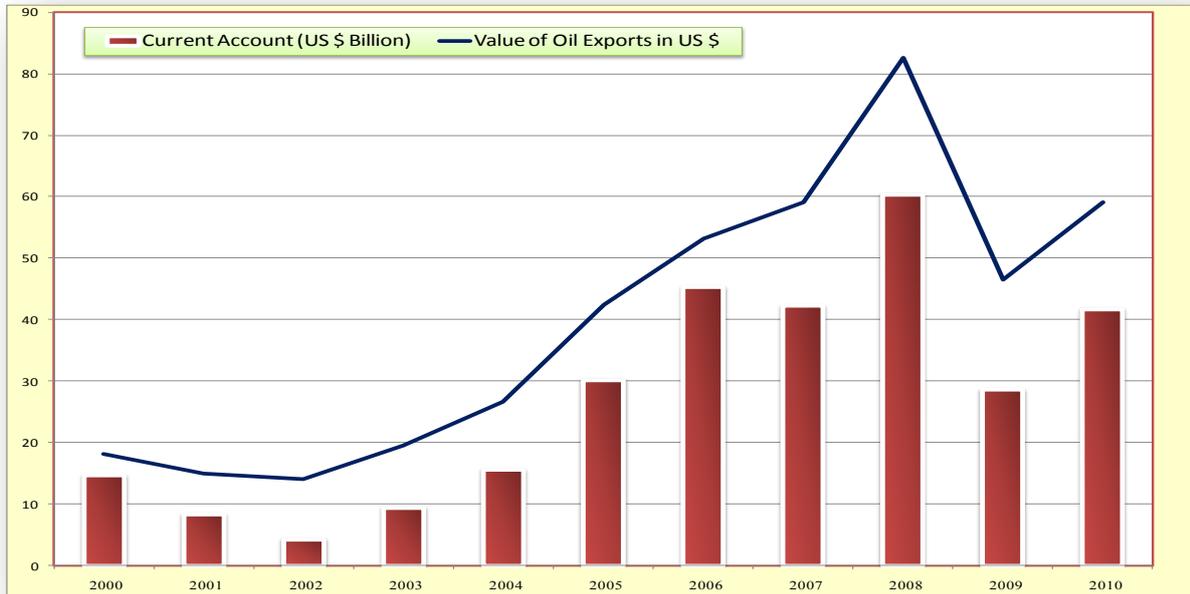


المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

3. التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

- خلال السنوات العشر السابقة زاد الفائض بميزان المعاملات الجارية بميزان المدفوعات من 14.7 مليار دولار في عام 2000 إلى 41.7 مليار دولار في العام 2010. وقد كان عام 2008 عاما استثنائيا لأنه شهد ارتفاع الفائض في الحساب الجاري إلى أكثر من 60 مليار دولار
- تمثل الصادرات البترولية المصدر الرئيس للفائض في الميزان التجاري، حيث بلغت الصادرات في العام 2000، 18.2 مليار دولار وزادت لتصل إلى 59 مليار دولار في العام 2010. (شكل رقم (4) يوضح العلاقة بين الصادرات البترولية وفائض ميزان المعاملات الجارية).

شكل رقم (5): العلاقة بين الصادرات البترولية والفائض بالميزان الجاري (2000-2010)

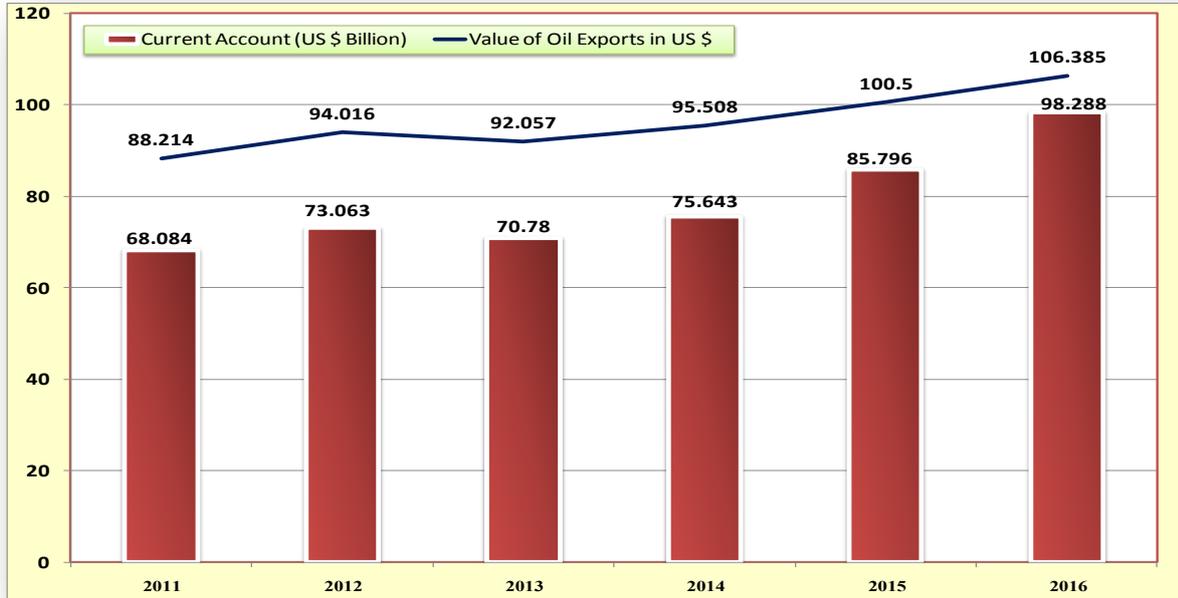


المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

- وفقا للتوقعات فإنه خلال السنوات الخمس التالية سوف يزداد الفائض بالميزان الجاري ليصل إلى نحو 98.3 مليار دولار عام 2016، وذلك في ظل نمو الصادرات البترولية

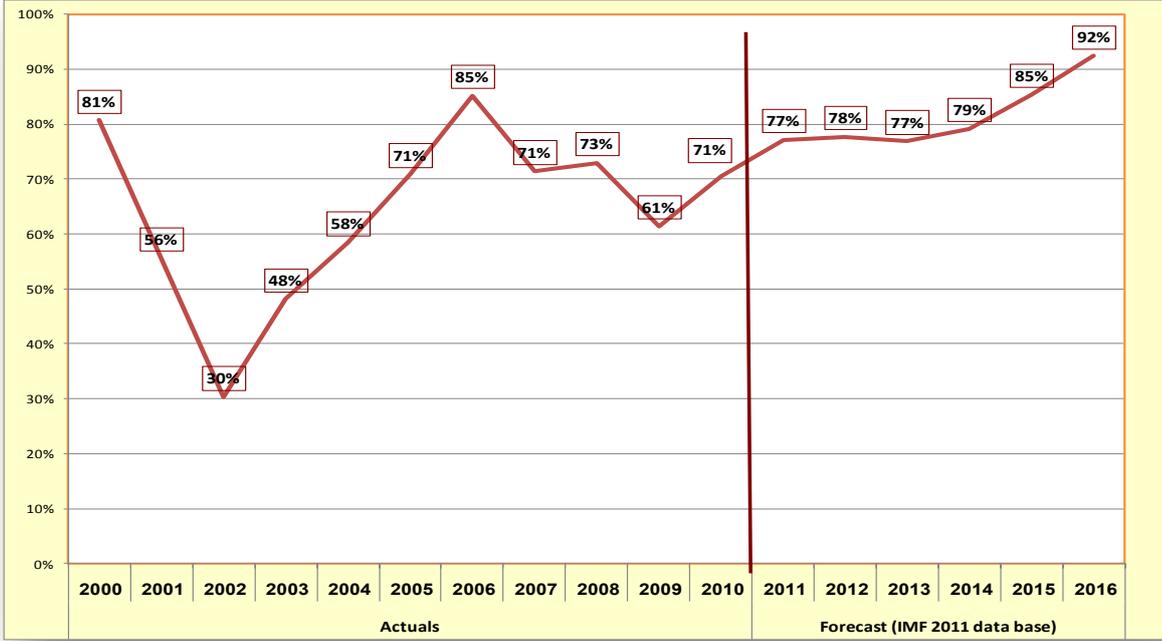
ببلوغها نحو 106.4 مليار دولار وذلك في ظل التوقعات بارتفاع أسعار النفط المستقبلية (شكل رقم 6) والشكل رقم (7).

شكل رقم (6): العلاقة بين الصادرات البترولية والفائض بالميزان الجاري (2010-2016)



المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

شكل رقم (7): نسبة الفائض بالميزان الجاري إلى حجم الصادرات النفطية (2000-2016)

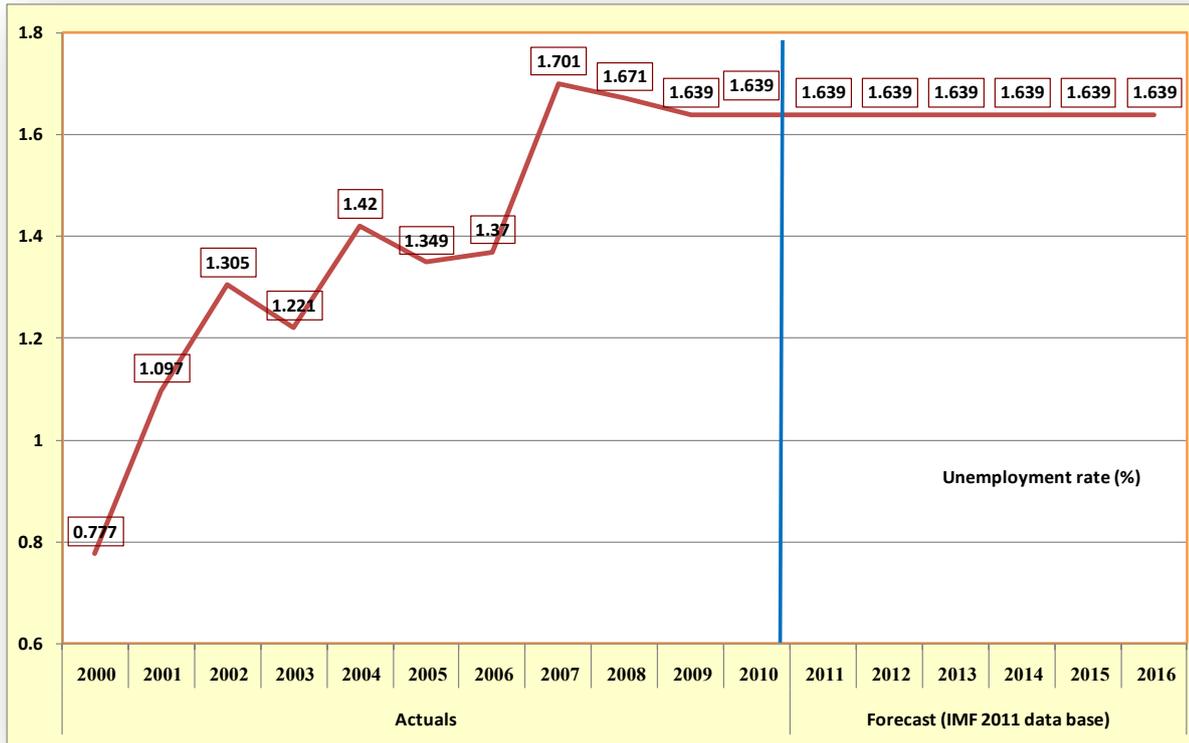


المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

4. معدلات البطالة

- شهدت السنوات العشر الماضية ارتفاع في معدلات البطالة من معدل أقل من 0.8% في عام 2000 لتصل إلى نحو 1.64 في العام 2010. وهو ما يعني تضاعف معدلات البطالة خلال الفترة الزمنية (2000-2010).
- على الرغم من توقعات النمو الاقتصادي إلا أن معدلات البطالة من المتوقع أن تثبت خلال السنوات الخمس التالية (شكل رقم 8)، ويعود ذلك إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني والتي من المتوقع أن تصل في المتوسط إلى نحو 3.9% خلال السنوات المقبلة وفقا للتوقعات.

شكل رقم (8): معدلات البطالة خلال الفترة 2000-2016



المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

5. الموازنة العامة

- زادت الإيرادات العامة من نحو 8 مليار دينار كويتي عام 2000 إلى 22.5 تقريبا في العام 2010. في المقابل زادت النفقات العامة من 4.1 مليار دينار كويتي لتصبح نحو 16 مليار دينار كويتي في نفس الفترة.
- إنخفض فائض الموازنة المحقق في الموازنة من 25.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000 ليصل إلى 11.5٪ في العام 2010.
- من المتوقع أن يسترد الفائض اتجاهه التصاعدي مرة أخرى في السنوات الخمس المقبلة وفقا للتوقعات ليصل إلى 22.8٪ في العام 2016 كما يتضح من الشكل رقم (9).

شكل رقم (9): تطور الفائض في الموازنة العامة

